الجمهورية التونسية

وزارة التربية

الندوة الوطنيّة

لدراسة مخرجات الحوار الوطنيّ حول إصلاح المنظومة التربويّة

التقرير العامّ

تونس نوفمبر 2015

الجمهورية التونسية

وزارة التربية

الندوة الوطنيّة

لدراسة مخرجات الحوار الوطنيّ حول إصلاح المنظومة التربويّة

التقرير العامّ

المقرّرون:

عن وزارة التربية	عن الاتحاد العام التونسيّ للشغل	عن المعهد العربيّ لحقوق الإنسان
نجيب الزبيدي	نور الدين الشمنقي	محمّد نجيب عبد المولى

تونس نوفمبر 2015

I- التوطئة

بدعوة من الثلاثيّ المشرف على الحوار الوطنيّ حول إصلاح المنظومة التربويّة، وزارة التربية والاتحاد العامّ التونسي للشغل والمعهد العربي لحقوق الإنسان، التأمت أيّام 16 و 17 و 18 نوفمبر 2015 بالعاصمة الندوة الوطنية لدراسة مُخرجات الحوار الوطنيّ بمشاركة حوالي 271 خبيرا تربويّا من مختلف الاختصاصات وممثلين عن وزارات الثقافة والتكوين المهنيّ والتشغيل والشباب والرياضة إضافة إلى جمعيّات تمثّل المجتمع المدنيّ.

وقد توزّع المشاركون في الندوة الوطنية ضمن اثنتي عشرة ورشة هي لجنة:

- المبادئ العامّة
- الحوكمة والتسيير
- المقاربات التربوية
- منظومة التقييم
- الزمن المدرسيّ
- الحياة المدرسيّة
- منظومة التوجيه
- الدعم والتدارك والدروس الخصوصيّة
- الهدر والتسرب والانقطاع المدرسيّ
- منظومة التعليم الخاصّ
- التمويل والإنفاق
- الإسناد (الفضاء المدرسيّ والتجهيزات والخدمات)

وقد استمر النقاش حول مختلف هذه المحاور خلال يومين في إطار لجان متعدّدة الاختصاصات (بالاعتماد على وثيقة التقرير التأليفيّ الوطنيّ للحوار الجهويّ ووثائق أخرى أعدّتها جمعيات مدنيّة ومساهمات أفراد) مُفضيا إلى تقرير مفصّل في كلّ مجال اهتمام وقع عرضه على الجلسة العامّة النهائيّة ثمّ تعديله في ضوء النقاش العامّ وما تضمّنه من اقتراحات وإضافات.

ونتولى في هذا التقرير العامّ تجميع مختلف التقارير الجزئية والتأليف بينها بُغية توثيق أهمّ المقترحات وأبرز التوجّهات التي عبّر عنها المشاركون وتداولوا بشأنها على امتداد أيّام الندوة واعتمادها سندا مرجعيّا يقع الاستئناس به في إطار عمل لجان الخبراء التي ستنكبّ خلال المرحلة القادمة على أجرأة المبادئ العامة وترجمة

التوصيات والتوجّهات إلى صيغ عمليّة واختيارات تطبيقيّة ستجعل من عمليّة الإصلاح التربويّ برنامجا وطنيّا شاملا قادرا على تجاوز الهنات الحاليّة وبناء منظومة تربويّة متطوّرة مستجيبة لانتظارات المجتمع ومتطابقة مع المعايير الدوليّة في المجال.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الندوة الوطنيّة لدراسة مخرجات الحوار الوطنيّ حول إصلاح المنظومة التربويّة جاءت تتويجا لمسار طويل من الحوار الوطنيّ الشامل شارك في فعالياته آلاف المربّين والتلاميذ والأولياء والإداريّين والأعوان والنقابيّين ومختلف أطياف المجتمع المدنيّ وقعت حوصلة نتائجه ضمن وثيقة "التقرير التأليفيّ للحوار الوطنيّ حول إصلاح المنظومة التربويّة" كلبنة إضافيّة ستُثري بالتأكيد عمل الخبراء وتوجّه مشاريعهم.

إن أهمّ ما ميّز مختلف الفعاليات المنتظمة في سياق الحوار الوطنيّ حول إصلاح المنظومة التربوية هو الروح التشاركيّة العالية ودرجة الانخراط الواسع غير المسبوق لمختلف المهتمّين بالشأن التربويّ في تشخيص أوجه القصور في أداء مدرستنا وسبل تطوير مردودها. فلأول مرة بإطلاق في تاريخ الإصلاحات التربوية التي شهدتها المدرسة التونسية، تُتّبع منهجيّة قاعديّة ديمقراطية يتمّ بموجبها الإصغاء بإمعان إلى كل الآراء والمقترحات والتقييمات على اختلافها وتنوّعها وتنافرها أحيانا لكنّها تصبّ كلّها في محاولة تخيّر أفضل المقاربات وأنسب التوجّهات الدّاعمة لبناء مدرسة جديدة قادرة على نحت ملامح مواطن حرّ متشبّع بالمبادئ والقيم الكونيّة ومتجذّر في بيئته الثقافيّة والحضاريّة، مدرسة تستجيب للمعايير الدولية المعتمدة اليوم في أكثر المنظومات التربويّة تطوّرا التي تُشدّد على توفير كلّ الضمانات من أجل تخريج تلميذ قادر على الاندماج بفعالية في الحياة وعالم الشغل يكون ذا شخصيّة متوازنة في أبعادها المعرفيّة والوجدانيّة والقيميّة.

لكنّنا بقدر ما نُثمّن عاليا ما تمّ تحقيقه إلى حدّ اليوم من مُراكمة لرصيد مكثّف من الإسهامات الجيّدة والتوصيات المتميّزة الشاملة لكلّ أوجه اشتغال المنظومة التربويّة وبقدر ما نعتبر أن المشاركة المجتمعيّة الواسعة في الحوار حول إصلاح المنظومة التربويّة التونسيّة مكسب حضاريّ ومدنيّ تاريخيّ لا بدّ من تدعيمه وإشاعة مبادئه، بقدر ما نعتبر أن الخطوات اللاحقة على طريق الإصلاح ستكون أكثر دقّة للخبراء فيها دور بارز، نظرا لما ستقتضيه عمليّات تفعيل المبادئ العامّة من جهد في تحويلها إلى إجراءات ملموسة من كفاءات خبريّة متطوّرة وتجربة في هندسة برامج الإصلاح وقيادتها.

فإعلان المبادئ العامّة المتناغمة مع روح الدستور والمنسجمة مع مُخرجات الحوار الوطنيّ وتطلّعات طيف واسع من التونسيّين والطامحة إلى معانقة المواصفات الدوليّة أضحى مطلبا جماعيّا تمّ تداوُله داخل الفضاءات التربويّة وعلى نحو واسع عبر الإعلام، وكان موضوعَ ندوات وفعاليات مختلفة في المجال، لكنّها تبقى عناوين كبرى نستنير بها ولا تُعفينا مطلقا من جهد استثنائيّ لا بدّ من بذله في اتّجاه المراوحة بنجاعة بين ضرورة التمسّك

بالمبادئ الكبرى التي وقع إقرارها من ناحية، وأخذ مختلف الإكراهات الموضوعيّة بعين الاعتبار والشروع فورا في سَنّ الإجراءات وبلورة السياسات وبناء البرامج والمقاربات الكفيلة بوضعها حيّز التفعيل الميدانيّ من ناحية أخرى.

أملُنا أن يكون هذا التقرير تثبيتا لمنتجات محطّة إضافيّة غنيّة بالدروس والمبادئ على طريق إصلاح منظومتنا التربويّة بَذل خلال أيّامها الثلاثة مئات الخبراء والفاعلين التربويّين جهودا مضنية، وهذه فرصة لشكرهم مجدّدا والتنويه بروحهم الوطنيّة العالية وثقتهم بسلامة المسار التشاركيّ الذي توخيناه في الاصلاح، ساهمت في ضمان الثراء والعمق والشمول لهذا التقرير التأليفيّ العامّ.

II- تقارير اللّجان الفنيّة:

1- لجنة المبادئ العامّة

محاور الاهتمام:

- السياق الوطنيّ والدوليّ ورهانات المدرسة التونسية.
- الأطر المرجعية للإصلاح و كفايات القرن الحادي و العشرين.
- التوجهات الاستراتيجية (رسالة المدرسة ووظائفها)
- المبادئ الأساسية.
- ملامح المتخرج.
- حق ذوي الاحتياجات الخصوصية.
- مراحل التعليم.
- المدرسة و محيطها.

1 – السياق الوطني والدوليّ و رهانات المدرسة التونسيّة:

أ/ السياق الوطنيّ:

- مراعاة استحقاقات الثورة التونسيّة ومقتضيات بناء الجمهوريّة الثانية
- الوعي بمواطن الوهن في المنظومة التربويّة الوطنيّة وتدنّي مخرجاتها وعدم انسجامها مع حاجيات سوق الشغل

ب/ السياق الدوليّ:

- تسارع التغييرات الطارئة على نسق إنتاج المعرفة وتنامي الثورة التكنولوجيّة وسعي المنظومات التربوية إلى مواكبة المستجدات وتطوير محتوياتها التعليمية ومقارباتها البيداغوجية
- تسابق دول العالم على اكتساب المعارف وتطوير القدرات والمهارات وتوظيف المدرسة في سبيل تحقيق السبق الاقتصاديّ

ج/ الرهانات:

- تحقيق إنسانية الفرد وإعداد المواطن الكفء لبناء مجتمع ديمقراطي حداثي عادل
- تكريس مبدإ الإنصاف والاستجابة لمعايير الجودة
- الاعتماد على المدرسة كقوّة دفع إلى الرقي الفكريّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ ورفع مكانة تونس بين الأمم
- تحصين الناشئة من جميع نزعات التطرّف والغلوّ

2– الأطر المرجعية للإصلاح :

أ/ المرجعيات الوطنية :

- دستور الجمهورية التونسية (جانفي 2014 وخاصة الفصل 39)
- مجلة حقوق الطفل .
- قيم ثورة الحرية و الكرامة (17 ديسمبر 2010 - 14 جانفي 2011)
- الإرث الاصلاحي التربوي .

ب/ المرجعيات الدولية :

- الاتفاقيّة الدوليّة الخاصة بحقوق الطفل
- المواثيق و المعاهدات الدولية (خاصة منها المتعلقة بحقوق الطفل في التربية و التعليم)
- التجارب التربوية الناجحة والمتميزة عالميا
- كفايات القرن الحادي والعشرين (منظمة اليونسكو)

ج/ المرجعيّات الكونيّة:

- مواثيق حقوق الإنسان
- قيم الحرية و المواطنة و الديمقراطية .

3 - التّوجهات الاستراتيجيّة

- اعتبار التعليم العموميّ "رافعة تنمويّة" وخيارا استراتيجيا مركزيّا للدولة تُسخَّر له كل الموارد اللازمة.
- الالتزام بمبدأ الشفافية في تفعيل المنظومة التربويّة والاستجابة لمقتضياتها.
- وضع استراتيجية إصلاح وفق منوال أصيل يتوافق وخصوصية واقعنا بالاستفادة من تجاربنا الوطنية مع الانفتاح على التجارب التربويّة الناجحة في العالم.

- ضرورة وضع سياسة تربوية قاعدتها التخطيط المرحليّ والتقييم الدوريّ والتعديل بناءً على قراءة المخرجات وفق معايير تضمن جودة الأداء.
- تأكيد البعد المنظومي في مستوى مكوّنات المنظومة التربوية ومفاصلها وهياكلها ومؤسساتها.
- إتباع استراتيجية إصلاح تحقّق الاتساق الداخليّ بين التعلّم والتقويم.

4 - المبادئ الأساسيّة:

- التربية و التعليم أولويّة الأولويات تقع على عاتق الدولة.
- مدرسة عموميّة مجانيّة في كلّ مراحل التعليم بما في ذلك المرحلة التحضيريّة
- إلزامية التمدرس إلى سن السادسة عشرة.
- تعليم موحّد جيد يراعي الخصوصيات والاحتياجات الفرديّة.
- حياديّة المؤسّسة التربويّة.
- المدرسة فضاء للتربية على مبادئ حقوق الانسان وقيم المواطنة.

5 – ملامح المتخرّج :

أن يكون المتخرّج:

- متجذّرا في هويّته العربيّة الإسلاميّة ومنفتحا على القيم الكونيّة
- مواطنا حرّا متشبّعا بمبادئ حقوق الإنسان وقيم الجمهوريّة
- ذاتا مبادرة وفاعلة ومبدعة
- قادرا على تحمّل مسؤولياته في الحياة والعمل
- ذا شخصيّة متوازنة في أبعادها المعرفيّة، والوجدانيّة والقيميّة
- متملّكا لكفايات القرن الحّادي والعشرين
- متمكّنا من الفعل التواصليّ وتوظيف التكنولوجيات الحديثة.

6 – حقّ ذوي الاحتياجات الخصوصيّة :

من واجب الدولة توفير ظروف ملائمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية للتمتّع بحقهم في تعليم جيّد .

7 – مراحل التعليم :

- التعليم ما قبل المدرسيّ: إدماج مرحلة التعليم ما قبل المدرسيّ ضمن مراحل التعليم، على أن تكون من مشمولات وزارة التربية، وإقرار إلزامية السنة التحضيريّة ومجانيّتها،
- التعليم الأساسيّ بمرحلتيه الابتدائيّة والإعداديّة
- التعليم الثانوي والتعليم التكنولوجيّ.

8 – المدرسة و محيطها :

- انفتاح المدرسة على محيطها وما يقتضيه ذلك من انخراط وشراكة مع مختلف الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والثقافيّة والرياضيّة ومع المجتمع المدنيّ.
- مراجعة الأمر المنظمّ للحياة المدرسيّة ليشمل الأبعاد التّعليميّة والتّربويّة والثّقافيّة والاجتماعيّة، بما يتلاءم مع مقتضيات الإصلاح التربوي المرتقب.

الخلاصة: الدعوة إلى تكريس الحقوق الاجتماعيّة بتحسين الخدمات من وسائل عمل وظروف تمدرس عادل، ومن توفير الضّروريّات لكلّ حسب حاجته بتمييز إيجابيّ للمناطق والجهات الأكثر نقصا، والسير قدما نحو مواكبة التطوّرات العالميّة في مجالات المعرفة والتكوين والتأطير من خلال مزيد تفعيل مفاهيم الجودة والنجاعة عبر تطوير الإمكانيات الماديّة وأداء الموارد البشريّة قصد إدراك ملامح متخرّج منتم إلى مجتمعه فاعل فيه ومجدّد، دون تقوقع أو انبتات.

2- لجنة الحوكمة والتسيير

محاور الاهتمام:

- تقييم منظومة التسيير الحاليّة (النجاحات والحدود)
- الحوكمة في المجال الإداريّ (اللامركزيّة، سبل تعصير الإدارة واستثمار المنظومات الرقميّة، تعزيز هياكل التّسيير التّشاركي...)

○ الحوكمة في مجال الموارد البشريّة (الانتداب مسالكه وآليّاته، التّكوين الأساسيّ والتكوين المستمرّ، استثمار الموارد البشريّة) ...

* اتفق المتدخّلون على:

- اندراج الإصلاح التربويّ في سياق ما راكمته المنظومة التربوية التونسيّة من مكتسبات و ما كشفت عنه من استعداد دائم للانفتاح على التجارب الانسانية.
- ضرورة اعتماد الحوكمة مبدأً في التسيير بالنظر إلى ما تضمَنُه من تشاركيّة في إدارة الشأن التربويّ وشفافيّة في الاجراءات ومساءلة مبنيّة على تقاسم المسؤوليّات، بما يحقّق النجاعة في الأداء.

1- الحوكمة في مجال التسيير الإداريّ		
التشخيص		**التوصيات**
النجاحات	**الحدود**	
* إصلاح الهيكلة الحالية للوزارة لا يفترض تقويضها بل المحافظة على ما فيها من إيجابيات: - تجربة لها امتداد تاريخيّ لأكثر من نصف قرن . - مكتسبات هامّة في التنظيم و التسيير والاشراف . - موارد بشريّة متنوّعة الاختصاصات - مؤسسات إدارية مركزية	- الإفراط في التسيير المركزي يعطل اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. - غياب الشّفافيّة في ضبط المشاريع والاختيارات الكبرى. - غياب ثقافة التّقييم . - عدم استجابة النصوص القانونيّة الحالية لمعايير الحوكمة والتسيير التشاركيّ. - الهيكلة الحاليّة تفتقر	- الالتزام بالمبادئ العامة للدستور التونسي وخاصّة في ما يتعلّق باللامركزية وتكافؤ الفرص والتّميز الإيجابيّ. - التفويض التدريجيّ لصلاحيات اتّخاذ القرار في الجهة وفي المؤسّسات التّربويّة قصد تمكينها من التسيير الذاتيّ حسب خصوصيّاتها . . - تحرير المبادرة في الجهات و تثمينها. - إحداث مجلس أعلى للتربية و مجالس جهويّة له تمارس في إطار الاستقلاليّة مهامّ الاقتراح والتدقيق. - تركيز مجالس المؤسّسات ومختلف الهياكل التّشاركيّة (مثل المجلس البيداغوجي ....) وتعميمها واعطاؤها مزيدا من الصلاحيات . - اعادة النظر في التداخل في المهامّ بين الإدارات المركزية .

وجهوية ومحليّة . - شبكة من العلاقات ومستويات تعاون و شراكة داخليّا و خارجيّا . - تعميم التعليم و تكريس إجباريّته ومجانيّته .	الى النجاعة والفاعلية. - عدم تشجيع المبادرة وتثمينها. ⬅ ضرورة المراجعة على أساس مقاربة وظيفيّة	- إلزاميّة وجود هيكل رقابيّ شامل و مستقلّ و نشيط. - وجوب ارتباط البرامج بالأهداف والمشاريع. - مراجعة النصوص القانونيّة بما يتلاءم مع معايير الحوكمة. - إقرار دليل إجراءات يضبط العلاقات بين مختلف الإدارات و يحدّد المشمولات وآجال الإنجاز و التنفيذ. - ابتكار طرق مجدّدة للتسيير الإداريّ. - اقتراح هيكل تفقّد موسّع يضمّ الابتدائيّ والثانويّ جهويّا . - تقنين تقديم الخدمة الإلكترونيّة. - تفعيل الإدارة الإلكترونيّة لإنجاز المهامّ والأدوار المتنوّعة بما يمكّن من إكساب مختلف تدخّلاتها النجاعة المطلوبة. - إرساء منظومة معلوماتيّة مندمجة. - ضمان حقّ النفاذ للخدمة والمعلومة الرقميّة. - توظيف التكنولوجيات الحديثة لدعم مبادئ الحوكمة .

2- الحوكمة في مجال الموارد البشريّة	
التشخيص	**التوصيات**
-غياب الشّفافيّة في الانتداب وإسناد الخطط الوظيفيّة. - إشكاليات في تطبيق المقاربة بالميزانية في ما يخص التكوين الوطني والجهوي	- ضبط مرجعيّة للملامح المهنيّة لكلّ العاملين في الحقل التربويّ وفق معايير جودة عالية واعتمادها كمعيار للانتداب. - تعهّد المنتدبين بالتكوين المستمرّ والتأطير وتطوير أنظمتهم الأساسيّة بما يحسّن من مقدرتهم الماديّة ويفتح لهم المجال للارتقاء العلميّ والمهنيّ.

لتطوير كفاءات التدريس	- إحداث مسالك في مؤسّسات التعليم العالي لإعداد إطارات التربية و التعليم. - الاستفادة من خرّيجي المدرسة الوطنيّة للإدارة. - اعتماد نظام المناظرات و التكوين المختصّ لجميع الانتدابات و ربط هذا التكوين باحتياجات المهنة و الارتقاء في السلّم الوظيفيّ. - ضبط برنامج خاص للتكوين المستمرّ يسمح بالتمهين والتمكين لفائدة الاطار التربوي والإداري بالنسبة إلى المنتدبين الجدد خلال السنوات الأخيرة . - تفعيل دور معاهد مهن التربية في تكوين الإطارات البيداغوجيّة والإدارية. - توفير الموارد المالية الضرورية للحاجيات في التكوين الإداري والبيداغوجيّ. - إرساء آليّات لتحفيز المتميّزين (إطار تنافسيّ) والتشجيع على المبادرات (مبادرات فردية). - بعث ديوان للخدمات المدرسية: توفير النقل، قاعات المراجعة، المطاعم المدرسيّة، المبيتات، الرحلات ونوادي التنشيط الثقافيّ والرياضيّ. - إشراك الجهات في ضبط الخارطة المدرسيّة.

الخلاصة: النزوع نحو تعصير الإدارة التربويّة بالحوكمة لمزيد إحكام التصرّف في مجمل الهيكل التربوي الوطنيّ والجهويّ. حوكمة المجال الإداريّ بوضع خطّة وطنيّة متدرّجة لثبيت لامركزيّة الإدارة ومراقبتها عبر هيكل مخصوص يضمن جودة الأداء. وضمان الحوكمة في مجال الموارد البشريّة بمراجعة صيغ الانتداب والحرص على جودة الأداء عبر هياكل تدقيق بيداغوجيّ وإداريّ تشخّص الواقع، بمختلف مكوّناته، وتضع الخطط الكفيلة بالتّعهّد والتّعديل وتقوم على تنفيذها ومتابعتها للتقدّم نحو مردود أرقى.

3- لجنة المقاربات التربويّة

محاور الاهتمام:

- تقييم أداء المقاربات التربويّة القائمة
- المقاربات المقترحة في صياغة البرامج
- المقاربات والوسائل التعليميّة

- المقاربات ومجالات التعليم: شبكة التعلّمات
- التناسق والترابط بين المراحل التعليميّة
- المقاربات والتربية الخصوصيّة

تداول الحاضرون منهجية العمل فاتّفقوا على التمشّي الآتي:

✓ اعتماد الأبواب الخمسة المحدّدة في محاور الاهتمام برؤية توزيعيّة وهي:

- المقاربات و البرامج
- المقاربات والمراحل التعليمية
- المقاربات وشبكة التعلّمات
- المقاربات والوسائل التعليميّة
- المقاربات والتربية الخصوصية

✓ وذلك في تقاطع مع مداخل ثلاثة هي:

1. الخلفيّات النظريّة والمفاهيم
2. التشخيص والتقييم باستقراء المادّة المتوفّرة في الوثائق المرجعيّة للحوار الوطنيّ
3. المخرجات والبدائل

1 - التشخيص والتقييم باستقراء المادة المتوفرة في الوثائق المرجعيّة للحوار الوطنيّ:

- **في مستوى هندسة البرامج:**

- برنامج مقرّر لا "منهاج" بمعنى مخطّط التّدريس ذي الطّابع المنظوميّ المنظّم المنسجم في محتوياته وتوجيهاته يَقبل عقلنة الظّواهر المتّصلة بالعمليّة التعليميّة وتقويمها وتطويرها ومتابعتها.
- تخبّط بين المقاربة بالكفايات في الابتدائيّ وبين المقاربة بالأهداف في الإعداديّ والثّانويّ وعجز كلّ واحدة عن الاستفادة الصّريحة من محصّلات الأخرى.
- تتطلّب المقاربة بالكفايات على نحوها الحاليّ في الابتدائيّ تطويرا لتحقّق أهدافها وتقتضي المقاربة بالأهداف تخفّفا من الهاجس التحصيليّ لفائدة الهاجس التكوينيّ

- مفارقة النّظريّ للتطبيقي وضمور المهارات المنهجية والوعي "الميتاعرفانيّ"
- الكثافة من منطق غلبة الكمّ على النّوع والتخفيف بمنطق الاجتزاء

- **في مستوى هيكلة المنظومة ومراحل التعلّم:**

- غياب القدر المطلوب من التناغم والتّعالق النّسقيّ بين مختلف مراحل التّعليم
- وجود فجوات وقطائع بين مكوّنات المنظومة والعمليّة التعليميّة
- تغييب التعلّم الطفوليّ وما قبل المدرسّي وكذلك الجامعيّ من الرؤية الهيكليّة لبناء المنظومة

- **في مستوى هندسة التعلّمات:**

- تقديم المحتويات والمعارف على الكيفيّات وتطوير القدرات والمهارات
- غياب الصّلة الضرورية بين المعارف والموادّ والمهارات
- غلبة التّنظير على الممارسة والمران
- غياب إطار مرجعيّ يجمع شتات المقاربات المتّبعة في تدريس اللغات (الأولى والثّانية والثّالثة).

- **في مستوى الوسائل التعليميّة:**

- مفارقة النّظريّ للتطبيقيّ وعدم استيعاب الفضاء التعليميّ للمؤسّسات مشاريع التّجديد والابتكار والتّنويع.
- تباين واقع الجهات والمؤسسات في حجم الإمكانات الماديّة واللوجستيّة والبشريّة المساهمة في تطوير وسائل التعليم التعلّم.
- انعدام رؤية تأصيليّة تنظّم اختيار الوسائل التعليميّة وتجعلها في انسجام مع الأبعاد النظريّة في المنظومة وتطوّعها.

- **التربية الخصوصيّة:**

- ضعف تكوين الفاعلين التربويين في مجال التربية ذات الخصوصيّة والتربية العصبيّة وصعوبات التعلّم.
- نمطيّة الممارسات التدريسّية وعدم احترام ضروب الذّكاء وأنساق التعلّم واستراتيجياته.
- ماذا أعلّم على حساب من أعلّم وكيف أعلّم وماذا يتعلّم المتعلّم ولماذا.

2 - بدائل ومخرجات جامعة لبناء المقاربة التّكامليّة مدخلا من مداخل الإصلاح التربويّ القادم

✓ **المقاربة التكامليّة بديلا إصلاحيّا:**

خصائص المقاربة التّكامليّة بديلا مقترحا للإصلاح:

- مقاربة مرنة، واقعية ومنفتحة على الواقع النفسيّ الاجتماعيّ للمتعلّم وعلى المستجدّات المعرفية التقنيّة.
- مقاربة نابعة من الحاجات الفعليّة للإصلاح
- "مقاربة أصيلة" نابعة من منوال الحاجات

- مقاربة وجيهة تراعي كلّ الأبعاد الكامنة في شخصيّة الطفل
- مقاربة متعدّدة المداخل والأجهزة والوسائل حسب الوضعيات والصعوبات التعليميّة المطروحة.
- مقاربة تسمح بالتّنافذ بين الاختصاصات وتعمّق المنحى الإدماجيّ في إطار إقرار الدّعم التّدارك والعلاج مكوّنا أساسيّا من مكوّنات التعلّم، واعتبار ذلك في الزّمن المدرسيّ لا خارجه.

✓ المقاربة المنظومية بالمنهاج بديلا لهندسة البرامج:

- تعزيز منزلة اللغة العربيّة باعتبارها اللّغة الوطنية الأمّ، ورسم سياسة لسانيّة واضحة تُعتمد إطارا مرجعيّا وطنيّا لتدريس باقي اللّغات.
- إعادة الاعتبار إلى الأبعاد النسقيّة في المنظومة بإحكام التدرّج التعليميّ في اتّجاهين: اتّجاه نمائيّ يراعي تطوّر شخصيّة الطّفل واتّجاه تكاملي شموليّ يتجنّب الفجوات والقطائع بين التعلّمات.
- اعتماد مبدإ التنوّع في المقاربات التعليميّة اجتنابا للتّنميط، ضمن هندسة تعليميّة رشيدة تحتضنها مقاربة تكاملية مرنة وفاعلة ووجيهة.
- ضرورة المواءمة بين شبكة التعلّمات وبين ملامح المتعلّم وبين الزّمن المدرسيّ ومنظومة التقييم بما يحقّق التكامل والنّجاعة ويضمن حقّ الدّعم والعلاج

✓ المقاربة بالدّعم والعلاج:

- اعتبار الفارقية من أركان التعلّم باحترام الذكوات المتعدّدة وتباين أنساق التعلّم واستراتيجياته
- اعتماد التقييم التكوينيّ ركيزة أساسيّة من ركائز العمليّة التعليميّة في شموليّتها وتكاملها.
- الدّعم والعلاج طور من أطوار التعلّم قارّ ووظيفيّ ضمن مسار بناء التعلّمات
- مقاربة شاملة اندماجية تبنى على مواكبة الحاجات النّمائية للطّفل في جوانبها المعرفية والعرفانية والنفسية والاجتماعية والمهارية والحسيّة والحركيّة
- استثمار علائق المتعلّم ببيئته
- تعميق مبدإ الإنصاف والفارقية بإدراج مبدإ "المرونة" يعني تحديد نقطة انطلاق التعلّم بعدد من المدخلات والاحتمالات للوصول إلى نتائج نتوقع مسبقا أنّها متباينة.
- العناية بالمتعلّمين ذوي الصّعوبات من حاملي الإعاقة.
- العناية بالمتعلّمين الموهوبين
- إرساء مراكز أو وحدات مختصّة في اضطرابات التعلّم

3 - المخطّط المنظوميّ البديل في إصلاح البرامج والمقاربات التعليميّة المرتقبة

المقاربة بالمنهاج
(هندسة البرامج)

المقاربة التكاملية
(هندسة المراحل التعليمية/هندسة التعلّمات)

المقاربة بـ"السيناريو"
هندسة التعلّم/الدّرس

المقاربة بالدّعم والعلاج

الخلاصة: الدعوة إلى البت النهائيّ في الاختيارات وتجاوز التضارب الحاصل بين المقاربة بالكفايات والمقاربة بالأهداف وتطوير تصوّر متكامل يراعي العملية التربويّة ككلّ من السنة الأولى ابتدائيّا إلى البكالوريا. وتغليب الكيفيّ المنهجيّ على الكمّيّ، والاجرائيّ التجريبيّ على الهاجس النظريّ والتراكميّ للعارف، والدعوة إلى الاستئناس بالمقاربة بالمنهاج والمقاربة التكاملية والمقاربة بالسيناريو والمقاربة بالدعم والعلاج.

4- لجنة منظومة التقييم

محاور الاهتمام:

- منزلة التقييم وأنواعه في المنظومة الحاليّة: النجاحات والحدود
- دور التقييم التكوينيّ في الممارسة البيداغوجيّة
- تطوير منظومة التقييم
- التناسق بين منظومتيْ التكوين والتقييم
- المحطّات التقييميّة والامتحانات الوطنيّة

توطئة

التقييم دعامة رئيسيّة في الأنظمة التربويّة إذ هو أداة لقيس مخرجات العمليّة التعلميّة التعليميّة وتحديد مواطن قوّتها ووهنها ووسيلة لتعديل مساراتها وسيرورتها بما يضمن قدرا أكبر من النجاعة والجدوى. وتتقاطع ممارسة التقييم مع مختلف مكوّنات المنظومة التربويّة لتخيّر المقاربات البيداغوجيّة المناسبة وضبط الزمن المدرسيّ وتحديد ملامح المتخرّج من حيث معارفه ومهاراته وسلوكاته. وقد آثرت اللجنة في تناولها لمنظومة التقييم اختيار تمشّ ينهض على:

-ضبط المبادئ العامة

-تشخيص واقع منظومة التقييم من حيث نجاحاتها وحدودها

-صياغة توصيّات لتطوير منظومة التقييم.

1- المبادئ العامة

أ- اقرار مبدأ الانصاف وتكافؤ الفرص

ب- التقييم في خدمة التعلّم

ت- انفتاح منظومة التقييم على الفاعلين التربويين إعلاما ومتابعة.

ث- شمول التقييم وتنوّع المراقي المستهدفة

2- تشخيص واقع منظومة التّقييم

أ-النّجاحات

-ارساء تقاليد في ممارسة عمليّة التقييم من حيث النصوص التشريعيّة والترتيبيّة المنظّمة ومن حيث الاعتماد على شبكات ذات صدقيّة ووجاهة لا سيما في الامتحانات الوطنيّة.

-اعتماد التقييم المعياري لقيس مكتسبات المتعلّمين

ب-الحدود

إنّ مراجعة منظومة التقييم ضمن إطار مشروع الاصلاح التربويّ ينطلق من وعي مختلف الأطراف التربويّة الفاعلة بوجود نقائص كثيرة ومتنوّعة لم يعد بالإمكان التّغاضي عنها ومن أبرز وجوهها :

- هيمنة التّقييم الجزائي في إطار المراقبة المستمرّة (3 أسابيع في كلّ ثلاثيّة) بما يؤثّر سلبا على عمليّة التّعلّم والتّكوين

-الاقتصار على محطّة واحدة للتقييم الخارجيّ (البكالوريا) وغياب محطات أخرى (السادسة ابتدائي/ التاّسعة أساسي، مناظرات ذات صبغة اختياريّة تؤهّل للالتحاق بالمؤسّسات النموذجيّة)

- اقتصار التقييم في الغالب على قيس المعارف وضمور الجوانب المتّصلة بالمهارات والسلوكات وهي نتيجة لما يعتري العمليّة التعلميّة/التّعليميّة من إخلالات بحكم طبيعة البرامج والمقاربة البيداغوجية المعتمدة القائمة على تلقي المعارف، وهو ما تقوم نتائج التقييمات الدّولية والوطنيّة شاهدا عليه (ضعف المكتسبات/ تواضع مخرجات المنظومة التربويّة).

- ضعف /غياب التقييم التشخيصيّ والتكوينّي والتكوّنيّ والتوجيهيّ، وإن وجدت فهي غالبا ما تكون شكليّة وغير قابلة للأجرأة والتّنفيذ لعدم تنزيلها في مسارات الزّمن المدرسي الوجوبيّ.

- نمطيّة آليات التقييم وأدواته واقتصارها في الغالب على قيس المراقي الدنيا.

- عدم استثمار التقييم الجزائي في معالجة صعوبات التعلّم ومساعدة المتعلّم على تعديل تمشيّاته واستراتيجيّته العرفانية (اقتصار التقييم على قيس النواتج دون الاهتمام بالتّمشيات العرفانيّة قصد معالجتها وتجويدها).

- عدم استثمار نتائج التقييمات الوطنيّة والدولية في تطوير عمليّتي التعليم والتّعلّم والاقتصار على تقديم احصائيّات كميّة دون تحليل أو تأويل.

- غياب التجانس في المقاربات التقييميّة بين مختلف المراحل التعليميّة (الابتدائيّ/ الإعدادي/الثانويّ) بحكم تنافر المقربات البيداغوجية (المقاربة بالكفايات/ بالأهداف)

-تفاوت الضوارب بين مواد التّعلم

-غياب الصدقيّة والموضوعيّة في تقييم بعض المواد (المشروع/ الاشغال التّطبيقيّة/ اختبار الرياضة البدنيّة)

-اعتماد التقييم العددي في سنوات الدراسة المبكرة بما يتعارض مع مقتضيات علم نفس نموّ الطفل

- غياب تقييم خاص ببعض الفئات من المتعلّمين (ذوو الاحتياجات الخصوصيّة/ الموهوبون)

- خضوع منظومة التقييم لبعض الإملاءات السياسيّة (احتساب 25 % في البكالوريا)

- ضعف تكوين المدرّس في مجال التقييم

3- دور التقييم التكويني في الممارسة البيداغوجيّة

- ضرورة إيلاء أهميّة للتقييم التكوينيّ/التكوّنيّ في تجويد العمليّة التعليميّة/التعلميّة (تقويم مسار التعلّم قصد تعديله)

- العمل على توفير رجع الصّدى (تزويد المعلّم والمتعلّم بمعطيات تتيح التعديل والعلاج ومراعاة الفوارق الفرديّة)

- إحكام التوازن بين الزمن المدرسيّ ومحتويات البرامج بما يتيح ممارسة التقييم التكوينيّ قصد رصد الصعوبات ومعالجتها

- دعم تكوين المدرّسين في مجال أدوات التقييم التكويني

4- التناسق بين بين منظومتي التكوين والتّقييم:

- التشبيك بين مراحل التّعليم (ابتدائي/إعدادي/ثانوي/عال)

-إحكام التّرابط بين عمليّتي التّكوين والتّقييم، فالتّقييم سواء كان يتخلل العمليّة التّعليميّة أو يتوّجها هو أداة لقيس المكتسبات ووسيلة لتعديل التمشيات ومعالجة الأخطاء وتنمية الذكاءات بحسب ملامح المتعلّم وقدراته

-توفير الشروط والمقتضيات الموضوعيّة لضمان نجاعة العمليّة التقييميّة (المحتويات والبرامج/ الوسائل التعليميّة / المقاربات البيداغوجيّة/ الزمن المدرسي/ ...)

5- تطوير منظومة التقييم والامتحانات الوطنيّة:

-إحداث هيكل وطنيّ يُعنى بتقييم مردوديّة المنظومة التربويّة بصفة دوريّة ويضطلع بإعداد الروائز والاستفادة من نتائجها

-إحداث محطّات تقييميّة غير إشهادية لقيس مردوديّة المنظومة التّربويّة (الرابعة ابتدائيّا والثامنة أساسيّا) للوقوف عند مكتسبات المتعلمين الفعليّة وذلك بإضفاء مسحة التّقييم الشّامل للنّتائج كظواهر وللأسباب كعوائق (وهو ما تعتبره الدّراسات الدّوليّة لليونسكو " التّدقيق البيداغوجي") يمكن بإشراف هياكل التّفقّد البيداغوجي...

-اعتماد امتحانات وطنيّة ذات صبغة إشهاديّة وتوجيهيّة (التّاسعة أساسيّا والبكالوريا)

- إلغاء احتساب 20 % في امتحان البكالوريا والاقتصار عل احتساب المعدّل المتحصّل عليه في الدّورة.

- مراجعة شروط الارتقاء الآليّ في المدارس الابتدائيّة والاسعاف في الإعداديّ والثانويّ والبحث عن بدائل منهجيّة تستوعب مختلف أنساق التّعلّم وتضمن الإنصاف لمن هم دون المعايير المنتظرة.

- تقليص الفارق بين ضوارب الموادّ التعليميّة

- اعتماد التقييم الجزائيّ في آخر المرحلة الابتدائيّة

- استثناء التنشئة الاجتماعيّة والفنيّة من التقييم الجزائيّ في المرحلة الابتدائيّة.

الخلاصة: مراجعة منظومة التقييم والعناية بالبعد التكوينيّ. تنويع أشكال التقييم وتجاوز أشكاله النمطية. إحداث هياكل خاصّة بتقييم مردود المؤسّسات والفاعلين، بيداغوجيّا وإداريّا وتربويّا وثقافيّا مع توفير الإمكانيّات والأدوات لإنجاز البحوث التّربويّة مع ضرورة التقليص بين ضوارب الموادّ التعليميّة.

5 - لجنة الزّمن المدرسيّ

محاور الاهتمام:

- الزمن المدرسيّ والزمن الاجتماعيّ: النسق السنويّ، النسق الأسبوعيّ، النسق اليوميّ
- زمن التعلّم وزمن التقييم
- تطوير الزمن المدرسيّ من أجل: تحسين النتائج، تطوير المهارات، إكساب الفضاء وظائف جديدة، الانسجام مع الزمن الاجتماعيّ، ...

انطلقت اللجنة في تناول موضوع الزمن المدرسي من ثلاثة مبادئ أساسيّة:

-أوّلا: ضرورة الربط بين زمن التعلم والزمن المدرسيّ أي مراعاة الفوارق بين جلّ مراحل التعليم.

- ثانيا: البحث في تكييف العلاقة بين الزمن المدرسي والزمن الاجتماعي.

- ثالثا: الملاءمة بين الزمن المدرسي وأنساق التعلم للتلاميذ الذين يعانون صعوبات دراسية.

وبتشخيص الزمن المدرسيّ الحاليّ للمنظومة التربويّة التونسيّة تمّت ملاحظة خصائص أساسيّة تجتمع في تأكيد الطابع المشكليّ لهذا الزمن:

- قلّة أيّام الدراسة الفعليّة مقارنة بالأنظمة في الدول الناجحة في مجال التربية

- كثافة عدد ساعات التدريس في اليوم الواحد.
- انغلاق الزمن المدرسيّ ونمطيّته
- اختلال كميّ بين الثلاثيات (الأولى تكاد تكون ضعف الثالثة)

لذلك ترى اللجنة ضرورة إكساب الزمن المدرسيّ المرونة الضروريّة، والزيادة في أيّام العمل الفعليّة للتقليص من عدد ساعات التدريس للتلميذ.

وفي هذا الإطار تقترح اللجنة النّظر في الزّمن المدرسي في أنساقه الثلاثة: السنوي والأسبوعي واليومي

1- الزمن السنويّ:

ارتأت اللجنة اعتماد نظام السداسيتين على أن يكون افتتاح السّنة الدّراسية بداية من غرة سبتمبر واختتامها في 30جوان.

وتفصل بين السداسيّتين عطلة منتصف السنة الدراسيّة وتكون بأسبوعين. أمّا في السداسيّة الواحدة فتتخلّلها عطلة بأسبوع بعد كلّ خمسة أسابيع من الدراسة.

2- الزمن الأسبوعيّ:

- اعتماد أسبوع الدراسة في المرحلة الابتدائية بحساب خمسة (5) أيّام على أن يخصّص مساء الأربعاء للنّوادي الثقافيّة ومساء الجمعة للأنشطة الرياضيّة،
- اعتماد أسبوع الدراسة بالمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي بحساب ستة(6) أيّام على أن يخصّص مساء الأربعاء للنّوادي الثّقافية ومساء الجمعة للأنشطة الرّياضية.

3- الزمن اليوميّ:

- يكون الحد الأقصى لساعات الدراسة بالمرحلة الابتدائية هو بمعدّل 24 ساعة بما يقابل 5 ساعات يوميا مع الحرص على ألّا تكون مسترسلة وللهياكل البيداغوجية الصّلاحيات في تطويع هذا المقترح تبعا لخصوصيات كل جهة.
- يكون الحد الأقصى لساعات الدراسة بالمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي 32 ساعة بمعدل ست 6 ساعات يوميّا على أقصى تقدير مع الحرص على وجوب انتهاء زمن التعلّمات على الساعة الرابعة بعد الزوال مع إبقاء المؤسسة التربوية مفتوحة من السّاعة الرابعة بعد الزوال إلى الساعة السادسة مساء لممارسة بعض الأنشطة الثقافية أو لعقد المجالس والبيداغوجية و الإدارية أو لدروس الدعم والتدارك.
- زمن الحصة: ضبط الحجم الزمنيّ في المرحلة الابتدائيّة بحسب خصوصيّة كلّ تعلّم، على أن يتم توزيع هذا الجحم الزمنيّ على حصص التّعلّم في الأسبوع.

أمّا في المرحلة الإعدادية والتعليم الثانويّ فإن حصّة الدرس تبقى على حالها أي 55 دق.

الخلاصة: مراجعة الزمن المدرسيّ باتّجاه الزيادة في أيّام الدراسة والتقليص من ساعات التعلّم في اليوم الواحد، والملاءمة بين زمن التعلم والزمن والمدرسي من جهة وبين الزمن المدرسي والزمن الاجتماعيّ من جهة ثانية. إحداث فضاءات زمنية وسط الأسبوع للأندية الثّقافيّة والرّياضيّة. وضبط سقف أقصى لزمن التعلّم في كلّ مستوى وتكون أنشطة التّدارك والعلاج ضمنها.

6 - لجنة الحياة المدرسيّة

محاور الاهتمام:

- مراجعة النظام التأديبيّ
- النظام الداخليّ للمؤسّسات
- الأنشطة الثقافيّة والترفيهيّة والرياضيّة

تمهيد:

تتأتى مكانة الحياة المدرسيّة من دورها الأساسي في التّربية الشّاملة إذ تتعدّى هذه المقاربة التّركيز على البعد التّعليميّ إلى الاهتمام بالطّفل/الشّابّ في مختلف أبعاده وحاجاته الوجدانيّة والبدنيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة لتتحقّق بذلك الملاءمة بين حاجات الفرد وتطلّعاته ومتطلّبات الحياة الجماعيّة. ولا غرو فعلى عاتق الحياة المدرسيّة يقع رهان التّنشئة الاجتماعيّة القائمة على الولاء لتونس وترسيخ قيم المواطنة الفاعلة وتَمثُّل قواعد العيش معا والتّفتّح على القيم الكونيّة. لذلك كان من المهمّ بناؤها وإنجازها ومتابعتها وتقييمها وفق استراتيجيّة وطنيّة تشاركيّة واضحة المعالم بما ييسّر انتقال هذه المنظومة من العفويّة إلى الهيكلة والتّنظيم وما يعنيانه من ضبط للأهداف وتوضيح للأدوار وتحديد للمسؤوليّات بما يضمن الحقوق التّربويّة للنّاشئة المحمولة على الدّولة كما نصّ عليها دستور الجمهوريّة التّونسيّة (الفصل 39).

ومن ثمّ، ارتأت اللّجنة تبنّي المقاربة المنظوميّة في بلورة رؤية للحياة المدرسيّة تضمن تفاعل مختلف مكوّناتها في تناغم وتكامل لتحقيق الأهداف المنوطة بها. ويمكن تعريف الحياة المدرسيّة كما يلي: "

" ليست الحياة المدرسيّة مجرّد امتداد للتّعلّمات الّتي يتلقّاها التّلميذ في الفصل، بل هي أساس للتّنشئة الاجتماعيّة وفضاء متعدّد الأبعاد المجاليّة والزّمنيّة والثّقافيّة والمعيشيّة والعلائقيّة، يتمرّس خلالها الفرد على قيم المواطنة والدّيمقراطيّة ، عبر اسهاماته ومبادراته، ومن خلال انخراطه التّلقائيّ في مساره الدّراسيّ وفي الحياة المدرسيّة، حتّى يتمكّن من نحت ملامح هويّته الفرديّة والمهنيّة والمدنيّة " عن تقرير لجان الإصلاح في نهاية 2011

وسنتطرّق من خلال هذا التّقرير إلى المكوّنات التّالية:

- المكوّن التّشريعي
- الموارد والوسائل
- أنشطة الحياة المدرسيّة (التّربويّة والمدنيّة والثّقافيّة والتّرفيهيّة والرّياضيّة)
- أنشطة المرافقة المدرسيّة
- الخدمات (الصحيّة والنّفسيّة والاجتماعيّة)

1- المكوّن التّشريعي:

- الانتقال بمنظومة الحياة المدرسيّة في مكوّنها التّشريعيّ من العفويّة والارتجال إلى الهيكلة والتّنظيم والإلزاميّة عبر ضبط الأهداف وتوضيح الأدوار وتحديد المسؤوليّات بما ييسّر متابعتها وتقييمها وتعديلها.
- إحداث مركز وطني لتنمية الحياة المدرسيّة.
- مراجعة الزّمن المدرسي بهدف تحقيق التّوازن بين الجانب التّعليمي والجانب التّثقيفي والتّرفيهي والخدماتي عبر إحكام تنظيم إيقاعه الأسبوعي واليومي.
- مراجعة النّظام التأديبيّ وفق مقاربة تربوية تنأى به عن العقاب الذي يترتّب عنه الحرمان من الحقوق أو الحطّ من كرامة المربَّى.
- مراجعة تركيبة مجلس التّربية (نحو تمثيل لجميع الفاعلين التّربويين وكذا التّلميذ)
- الانتقال من مفهوم النّظام الدّاخلي إلى مفهوم العقد التّربوي للعيش معا الذي يتمّ بناؤه ومناقشة بنوده تشاركيّا لتيسير تمثّله والالتزام به من قبل المربَّى. مع الحرص على أن تتمّ مراجعة صياغته في اتّجاه التّلازم بين الحقوق والواجبات.

2- الموارد والوسائل:

- وضع استراتيجيّة وطنيّة لتهيئة البنية التّحتيّة المدرسيّة الحاضنة لأنشطة الحياة المدرسيّة وإعادة النّظر في التّصاميم الهندسيّة للمؤسّسات التّربويّة لتستجيب في تصوّرها لشروط قيام حياة مدرسيّة نشيطة وجذّابة (القاعات المتعدّدة الاختصاصات، الملاعب الرّياضيّة، فضاءات للإصغاء والمتابعة،...).
- حوكمة التّصرّف في الفضاءات والتّجهيزات والمنقولات المتاحة بالمؤسّسات التّربويّة والشبابيّة والثّقافيّة ومؤسّسات الطّفولة في إطار الاستراتيجيا الوطنيّة لتنمية الحياة المدرسيّة المومإ إليها في التمهيد (وزارة الشّباب والرّياضة، وزارة شؤون المرأة والطّفولة، وزارة الثّقافة، وزارة البيئة، مكوّنات المجتمع المدنيّ التي تربطها عقود شراكة مع وزارة التربية،...).
- وضع خطّة لتكوين وتعزيز قدرات الإطار التّربوي الذي توكل إليه مهمّة تنشيط الحياة المدرسيّة في مجالات الاتّصال والتّواصل خصوصا وذلك ضمن مرجعيّ لكفايات منشّط الحياة المدرسيّة.
- التفكير في إطار لمتابعة أنشطة الحياة المدرسيّة وتقييم جودة أدائها، في تصوّر شامل لا يفصل بين التّعلّمات والأنشطة الأخرى.

3- أنشطة الحياة المدرسيّة:

اعتبارا لكون أنشطة الحياة المدرسية مجالا لتنمية الذكاءات المتعددة، فإنه من الضروري أن تلبي هذه الأنشطة جميع الميولات لتؤثّث أوقاتهم بما ينمّي ملكاتهم ويطوّر مواهبهم في إطار منظم ومستدام، ويكون ذلك بـ:

- تمكين النّاشئة من الحقّ في الأنشطة الثّقافيّة والفنيّة والبدنيّة والرّياضيّة التي تمكّنهم من المحافظة على صحّتهم النّفسيّة والجسديّة وإطلاق ملكاتهم الإبداعية ودعم قدراتهم على الابتكار، وتأمين نشاط على الأقل لكلّ تلميذ حسب رغبته وميوله.
- وضع خطّة متكاملة لاستكشاف الطّاقات والمواهب الكامنة في المجال الثّقافي والفنّي والرّياضي والعناية بها عبر مشاريع ثقافية تشاركية منفتحة على محيطها مستفيدة ممّا يتوفر من موارد بشرية ومادّيّة.
- الحرص على تحقيق الأهداف الترفيهية والثقافية والإبداعية لتصبح المدرسة فضاء صديقا تعتز الناشئة بالانتماء إليه.
- إخضاع مشاريع وأنشطة الحياة المدرسية إلى المتابعة الدوريّة والتقييم الموضوعي وفق معايير ومؤشّرات واضحة بما يمكّن من تعديلها وتطويرها.

4- أنشطة المرافقة المدرسيّة

- تجسيما لمبدإ تكافؤ الفرص التعليمية، فعلى المؤسسة التربويّة ضمان أنشطة الدعم البيداغوجي تلبية للحاجات الحقيقيّة للمتعلمين بما يعالج هناتهم التّعلميّة المشخّصة.
- إدراج أنشطة المرافقة المدرسية ضمن التّنظيم البيداغوجي للتلميذ والمدرس.

5 - الخدمات الصحيّة والنفسيّة والاجتماعيّة

- ضمان حقّ التلميذ في التّمتّع بالخدمات الصّحيّة والنّفسيّة والاجتماعيّة.
- إرساء منظومة تكوين مستمرّ لتجويد أداء الفاعلين التربويّين للأدوار المنوطة بعهدتهم.
- وضع خطة وقائيّة وعلاجيّة للتصدّي للسّلوكات المضرّة بالصّحّة البدنيّة والنّفسيّة للتلميذ (التدخين، إدمان المخدرات، العنف، التّحرّش الجنسيّ، الاعتداء على التّجهيزات والممتلكات العامّة...)
- ضمان تغطية كل المؤسسات التربوية بالمرفق الصحيّ.

الخلاصة: العناية بالحياة المدرسية بمختلف أبعادها دون فصلها عن مسار التّعلّمات، وتوفير والخدمات الصحيّة والنفسيّة والاجتماعيّة للرقيّ بالأداء المتعدّد للتّلميذ كمشروع مواطن متوازن مع ضرورة إحداث الهياكل المختصّة القادرة على المرافقة والتّقييم.

7 - لجنة منظومة التوجيه

محاور الاهتمام:

- تنويع المسالك وإحداث المعابر بين الشعب في إطار مراجعة الهيكلة الحاليّة لمنظومة التوجيه المدرسي.
- التوجيه والتشغيلية: أي مقاربة للتكوين المهنيّ داخل مدرستنا؟ تكوين مهنيّ مندمج أو مجرد معابر نحو شهائد التكوين المهني ؟
- آليات التوجيه المدرسيّ: عتباته، طرقه، مقارباته، هياكله...
- علاقة منظومة التوجيه المدرسيّ بآليات التوجيه الجامعيّ وعروض التكوين في التعليم العالي.

1- أهمّ عناصر التشخيص:

- غياب استراتيجيا واضحة في مجال التوجيه بين الغايات التربوية الكبرى وبين عالم الشغل.
- ضعف التمفصل (بل غيابه في أغلب الأحيان) بين مختلف مكوّنات المنظومة التعليمية والتكوينية الوطنية.
- الوهن الكبير الذي أصاب منظومة التوجيه القائمة اليوم (كشعب ومسالك ونسب تغطية وقدرة على الاستجابة لتطور ملمح التلميذ من ناحية وانتظارات المجتمع من ناحية أخرى).
- غياب آلية وطنيّة (عابرة للوزارات والهياكل المختلفة) تُمركز الإعلام حول التوجيه المدرسيّ والجامعيّ والمهنيّ.
- عدم وجود مسالك قادرة على احتضان المتسربين من المنظومة المدرسية نتيجة ما تفترضه المسارات التقليدية من مستوى دراسيّ متميّز في الموادّ الأساسيّة.
- هيمنة نشاط الإعلام في التوجيه على حساب التربية على الاختيار وتطوير ثقافة بناء المشروع لدى الناشئة.

- توزيع حاملي الباكالوريا على عروض التكوين بالتعليم العالي بشكل عشوائيّ لا يراعي مضامين التكوين في التعليم الثانويّ ولا طبيعة الأهداف التي بُعثت بموجبها مسالك التوجيه وشعبه في المنطلق.

2- **المبادئ العامّة:**

- ضرورة بناء منظومة وطنية واضحة المعالم للإعلام والتوجيه
- العمل على جعل التعليم المهنيّ خيارا قائما بذاته في منظومة المسالك والشعب المدرسية.
- لا بدّ من مجهود وطني يُعدَّل بموجبه المنوال التنمويّ من أجل تيسير اندماج الشباب في الحياة الاقتصاديّة وتوفير فرص حقيقية للتربّصات وتفعيل التكوين الأكاديمي.
- الاستفادة من التجارب السابقة والقطع نهائيا مع التوجيه القسريّ للتلاميذ أو الزجّ بهم في مسالك ذات آفاق غير مدروسة بالجدية اللازمة.
- البحث في الصيغ الكفيلة بإرساء جهاز مستقلّ للإعلام والتوجيه المدرسيّ والجامعيّ والمهنيّ.
- أهمية مراجعة عتبة التوجيه بعد الوقوف على الهنات الكبيرة التي اعترت التجارب السابقة.
- دعوة التعليم العالي إلى وضع هياكل وموارد بشرية تختص بالإعلام والتوجيه لفائدة الطلبة في مختلف مراحل دراستهم.
- توظيف كلّ البرامج والمقاربات والإمكانيات في سبيل تسهيل عملية اندماج شبابنا في الحياة النشيطة (القدرة على التأقلم والكفايات الأفقيّة وقابليّة التشغيل)

3- **التوصيات:**

- اعتماد نهاية السنة التاسعة أساسيّا كعتبة أولى للتوجيه نحو المسالك
- إقرار التوجيه كمسار : الإعداد المُسبق للتوجيه من خلال مقاربة جديدة تعتمد على التربية على الاختيار وتدريب التلميذ على بناء مشروعه الدراسيّ والمهنيّ، إلى جانب إمكانية اعتماد مقاربة التعلّمات الاختيارية في مقاربة المسالك المستحدثة (لتمكين التلميذ من التعرف إلى اهتماماته واكتشاف المسارات المهنية)...والاستئناس بملف التلميذ المهاريّ منذ الابتدائي في التوجيه.

(منهجيا : اعتماد التدرج والمقاربة التجريبية قبل تعميم هذه الاختيارات)

- تعميق النظر في إمكانية إدراج "تكنولوجيا الإعلامية" ضمن مسلك العلوم
- إخضاع منظومة التوجيه إلى تقييم دوريّ منتظم من أجل التعديل وتطويق الآثار السلبيّة المحتملة.

- تنويع مسالك التعليم الثانويّ بإدراج مسلك تكنولوجيّ و/أو مهنيّ يُفضي إلى باكالوريا تكنولوجيّة في اختصاصات تُغلّب التكوين العمليّ الصلب دون إهمال حدّ أدنى ضروريّ من التكوين العامّ.

- مراجعة الهيكلة الحاليّة للمسالك والشعب على النحو الذي يسمح بالاستجابة للتغيرات الطارئة على ملمح التلميذ التونسيّ والتحولات المتسارعة في عالم الشغل والمهارات. (مدى وجاهة الإبقاء على مسلك الرياضة على سبيل المثال واستحداث مسلك للفنون)

- دعوة واضعي البرامج والكتب المدرسية الرسمية إلى الأخذ بعين الاعتبار مُعطى تحسيس التلميذ بالمهن من خلال إدراج بعض نصوص وتمارين ومسائل طيّ المراجع البيداغوجية.

- اعتماد السنة الثانية ثانويّا كعتبة ثانية للتوجيه نحو الشعب (بعد جذع مشترك يدوم سنتين في مسلك العلوم ومسلك التكنولوجيا ومسلك الآداب ومسلك الاقتصاد)

- إعادة الاعتبار للمدرسة الإعدادية التقنية كمدرسة الفرصة الثانية المفتوحة أمام التلاميذ غير القادرين على متابعة دراساتهم بمسلك المدرسة الإعدادية العامّة، مع تأكيد فكرة كونها مدرسة للمهن، ومراجعة برامجها الدراسيّة.

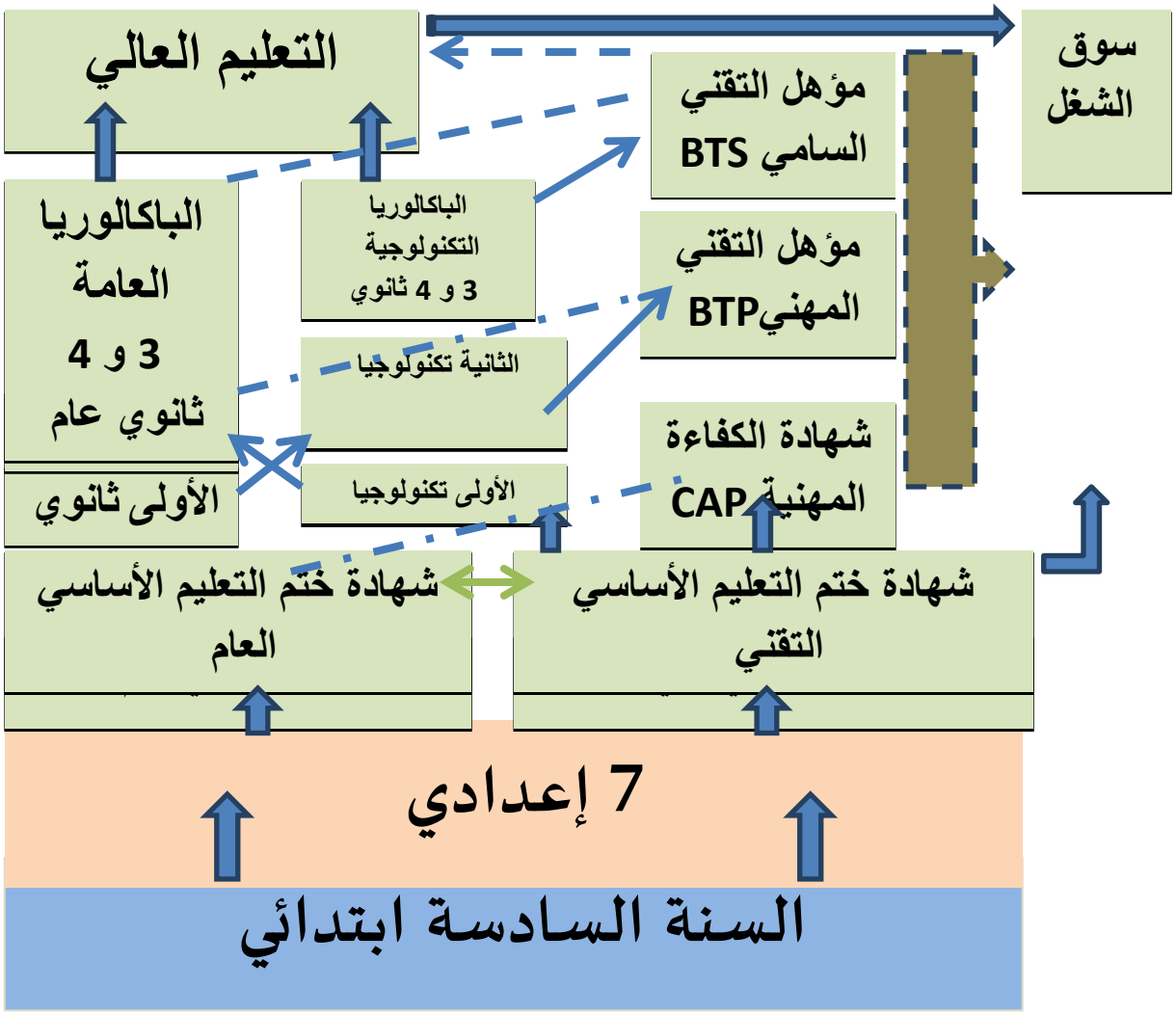

4- آليّات الإعلام حول التوجيه ومقارباته:

- التنسيق مع الوزارات الثلاث (وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة التكوين المهنيّ والتشغيل) من أجل تفعيل المقترح الوارد في جل التقارير الوطنية والمتمثل في بعث مركز وطني مستقل للإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي والمهني يُجمّع المعلومات من كلّ الوزارات التي تُسدي تكوينا لفائدة الشباب (مسالك التربية وشعبها، عروض التكوين في التعليم العالي والتكوين المهني، مسارات التكوين في الصحّة والدفاع والداخليّة والفلاحة والماليّة...) ويعالجها ويفيد بها طالبي التكوين.
- اعتماد مقاربة تربويّة في التوجيه تتجاوز مجرّد الإعلام، إلى مرافقة فرديّة للتلاميذ ومساعدة لهم على بلورة مشاريعهم وتشوّف مستقبلهم الدراسيّ والمهنيّ.

- تخصيص زمن مدرسيّ للتوجيه يكون دوريّا وقارّا ضمن موازنات التلاميذ يخصَّص للإعلام والمرافقة واكتشاف عالم المهن.

- ضرورة إيجاد هيكل إداريّ مركزيا وجهويا يُعنى بالإعلام والتوجيه حتى لا يظلّ التوجيه مجرّد "معطيات إحصائية باهتة" يؤثَّث بها ملفّ الحياة المدرسيّة.

5- التوجيه المدرسيّ والتوجيه الجامعيّ:

- تطوير علاقات شراكة حقيقية وفاعلة مع التعليم العالي من خلال آليات قارّة يقع الاشتغال فيها على البرامج الدراسيّة في المنظومتين وتوزيع حاملي الباكالوريا على مجالات التكوين والبناء المشترك للإجازات ذات العلاقة بالتربية. (إحياء اللجنة الوطنية المشتركة بين التربية والتعليم العالي المهتمة بتنسيق برامج التكوين وضمان تمفصل جيّد بين المنظومتين).

- تحديد ملامح المتخرج بأكثر ما يمكن من الدقّة من أجل تطويع مناهج التدريس وهندسة المضامين بما يتلاءم مع ذلك.

- تأمين التناغم والانسجام بين مخرجات الإصلاح في الوزارات الثلاث (وزارة التربية ووزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، ويجدر في هذا الإطار الحرص على تفعيل أعمال اللجنة الثلاثيّة القائمة.

الخلاصة: تجاوز الآليّات النمطية للتوجيه وضرورة ربطها بمنظومتي التكوين والتشغيلية. تقريب سنّ التوجيه الى السنة التاسعة من التعليم الأساسيّ. إحداث سلك التعليم الثانوي التقني والوصول به نحو التخصّص في المستوى الجامعيّ. إعادة الاعتبار للمدرسة الإعداديّة التقنية وتوفير كلّ سبل النجاح لها. مزيد إحكام الإعلام في التوجيه من خلال أخذ الواقع الاقتصاديّ الوطنيّ والاحتياجات الوطنيّة العامّة بعين الاعتبار.

8 - لجنة الدعم والتدارك والدروس الخصوصيّة

محاور الاهتمام:

- المقاربة المنظوميّة لصعوبات التعلّم
- المقاربة الاجتماعيّة لصعوبات التعلّم
- التعليم الموجّه للموهوبين
- استراتيجيا التصدّي للفشل المدرسيّ
- استراتيجيا معالجة ظاهرة الدروس الخصوصيّة واستتباعاتها

توطئة:

إنّ طرح مسألة الدعم والتدارك في مشروع إصلاح المنظومة التربويّة يسلّط الضوء على ما تشكو منه هذه المنظومة من هنات تقتضي وضع خطّة وطنيّة شاملة تساهم في إعادة الاعتبار للمدرسة العموميّة التي لعبت، على مدى عقود، دورا رياديّا في بناء مجتمع تونسيّ منفتح على الثقافة الكونيّة، وإنتاج كفاءات عالية في مختلف المجالات العلميّة والأدبيّة.

وقد عرفت هذا هذه المنظومة تراجعا ملحوظا وطنيّا ودوليّا حتّم التعجيل بإيجاد السبل الكفيلة باستعادة هذا الإشعاع في مرحلة أولى ومزيد دعمه في مرحلة ثانية. وتُعدّ مسألة الدعم والتدارك واحدة من أهمّ المداخل لضمان نجاعة إصلاح المنظومة التربويّة إصلاحا شاملا.

وقد اعتمدت اللجنة في إعدادها للمشروع على :

- جملة من الأطر المرجعيّة
- أعمال اللجنة ومقترحات أعضائها

وركّزت اللجنة على ثلاثة محاور أساسيّة :

- محور أوّل : مبادئ الدعم والتدارك
- محور ثان : دواعي الدعم والتدارك
- محور ثالث : التوصيات (جملة من المقترحات المتعلّقة بتفعيل دور مختلف الأطراف المتدخّلة في العمليّة ضمانا لنجاعتها ونجاحها)

1- **الإطار المرجعي:**

استندت لجنة الدعم والتدارك في صياغة مشروعها إلى أطر مرجعيّة هي:

- ✓ الفصل 39 من دستور الجمهورية التونسيّة لسنة 2014 الذي ينصّ على أنّ "التعليم إلزاميّ إلى سنّ السادسة عشرة وضمان الدولة الحقّ في التعليم العموميّ المجانيّ بكامل مراحله، والسعي إلى توفير الإمكانيّات الضروريّة لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين"
- ✓ التقرير التأليفيّ للحوار الوطنيّ حول إصلاح المنظومة التربويّة: حوار الجهات
- ✓ الوثيقة الصادرة عن الاتّحاد العام التونسيّ للشغل والمتعلّقة بـ"إصلاح المنظومة التربويّة في تونس"
- ✓ الأمر عدد 103 \ 01 لسنة 2015 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2015 المتعلّق بتنظيم الدروس الخصوصية داخل فضاء المؤسّسات التربويّة

2- مبادئ الدعم والتدارك:

- ✓ تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين وبين أصناف المتعلّمين وبين مختلف الجهات
- ✓ تخصيص حصص دعم لمن يعانون صعوباتٍ تُدرج ضمن جداول أوقات كامل المدرّسين أو مجموعة منهم، وتكون إلزاميّة وتعتمد آلياتٍ تَضمن نجاعتها لتحقيق الأهداف المرجوّة منها.
- ✓ تطوير تجربة الاهتمام بذوي الاحتياجات الخصوصيّة بدعم المتابعة البيداغوجيّة وتوفير فريق متعدّد الاختصاصات
- ✓ الإحاطة بالموهوبين وتمكينهم من برامج خصوصيّة استجابة لحاجاتهم
- ✓ تشخيص الصعوبات الفرديّة وضبط الفوارق بين المتعلّمين واعتماد البيداغوجيا الفارقيّة أثناء العلاج وضمان مرونة الزّمن المدرسيّ لإجراء ذلك .

3- دواعي الدعم والتدارك:

- ✓ استفحال ظاهرة التسرّب المدرسيّ وما يترتّب عنها، وغياب استراتيجيّة واضحة للتصدّي لها
- ✓ تدنّي نتائج المدرسة التونسيّة وفق ما أظهرته التقييمات الوطنيّة والدوليّة
- ✓ التفاوت الكبير في النتائج بين الجهات وداخل الجهة الواحدة أو المؤسّسة التربويّة الواحدة [معدّل النجاح في امتحانات البكالوريا لسنة 2015 بلغت43.88٪ في صفاقس، في حين لم تتجاوز نسبة 11.41٪ في القصرين]
- ✓ صعوبات التعلّم لدى شرائح عديدة من المتعلّمين وعجزهم عن مسايرة نسق الدروس العاديّة
- ✓ كثافة البرامج والمواد المدرّسة وعدم تلاؤمها مع الزمن المدرسيّ
- ✓ كثافة عدد التلاميذ داخل الفصل الواحد
- ✓ طريقة انتداب المدرّسين وغياب الحرفيّة لدى العديد منهم
- ✓ منظومة التوجيه المعتمدة
- ✓ النقص الملحوظ في التجهيزات البيداغوجيّة والوسائل التقنية المساعدة على التعلّم والمساهمة في تطوير آلياته
- ✓ سلبيّات العمل بنظام الفرق في المدارس الابتدائيّة وما يترّتب عنه من تسرّب في المدارس الريفيّة خاصّة
- ✓ عدم ملائمة الزمن المدرسيّ والموازنات لحصص التدارك والدعم

- ✓ تدنّي البنية التحتيّة وعدم توفّر الفضاءات الميسّرة لعمليّة الدعم والتدارك
- ✓ غياب خطّة واضحة للاعتناء بالموهوبين وتمكينهم من فرصة لتنمية مهاراتهم
- ✓ تعميم الدمج المدرسيّ دون اعتماد استراتيجية واضحة
- ✓ عدم توفّر الفصول التحضيريّة في عديد المدارس الابتدائيّة وخاصة الريفيّة منها
- ✓ القطيعة بين مراحل التدريس وما ينتج عنها من صعوبات لدى العديد من المتعلّمين (ازدواجيّة اللغة في تدريس بعض المواد العلميّة بين المرحلة الإعداديّة والمرحلة الثانويّة مثلا)
- ✓ غياب التصنيف الدقيق والعلميّ للمتعلّمين الذين يعانون من صعوبات أو اضطرابات مختلفة في التعلّم
- ✓ نزوع البرامج على اختلافها وبمختلف مراحلها نحو التركيز على الكميّ على حساب النوعيّ
- ✓ هيمنة التقويم الجزائيّ على المنظومة التربويّة بمختلف مراحلها

4- التوصيات

انتهت اللجنة، بعد التداول في جملة المسائل سالفة الذكر، إلى أنّ تحويل دروس الدعم والتدارك إلى مدخل من مداخل الإصلاح التربويّ الشامل الهادف إلى الارتقاء بالمدرسة التونسيّة وبأدائها يقتضي العمل على إيجاد آليّات فعّالة لتحقيق الأهداف المأمولة من هذه الدروس تجعل منها عنصرا هامّا في عمليّة الإصلاح في تصوّر مختلف الأطراف المعنيّة بها: إطار التأطير- المربّي - التلميذ - الوليّ

ممّا يساعد على :

- الارتقاء الفعليّ بأداء المدرسة العموميّة
- الإحاطة بالمتعلّم إحاطة شاملة لا تقف عند حدود تلقين المعارف
- الحدّ من استفحال ظاهرة الدروس الخصوصيّة كخطوة أولى وأساسيّة للقضاء عليها

وعليه تقترح اللجنة ما يلي :

- مراجعة العمل بالفصل 2 من الباب الثاني من الأمر الحكوميّ الصادر بتاريخ 30 أكتوبر 2015 تحت عدد 1619 والمتعلّق بشروط تنظيم دروس الدعم والدروس الخصوصيّة داخل الفضاء المدرسيّ والذي يُخوّل لمدير المؤسّسة وبعد أخذ رأي المجلس البيداغوجيّ، وإثر تقييم مكتسبات التلاميذ رصد الذين هم في حاجة إلى الدعم ليتمكّنوا من بلوغ المستوى العامّ المطلوب. ويقوم بناء على ذلك بضبط قائمات في التلاميذ المعنيّين بدروس الدعم والتدارك.
- ضرورة تفعيل المجلس البيداغوجيّ في كلّ مؤسّسة تربويّة ومراجعة مهامّه حتّى يتولّى :
  - النظر في نتائج التلاميذ
  - تشخيص الحالات تشخيصا دقيقا وضبط قائمات في التلاميذ المعنيّين بالتدارك وفق حاجات كلّ فئة منهم على حدة
  - ضبط حصص الدعم والتدارك وفق آليّة تتماشى وواقع المؤسّسة ككلّ

- تخصيص ملفّ متابعة لكلّ تلميذ تُدوّن فيه كلّ الملاحظات المتعلّقة بالصعوبات التي تعوقه عن التعلّم حتّى يقع التخطيط لتجاوزها بالاعتماد على دروس تدارك ودعم تُضبط وفق معايير دقيقة تراعي حاجات كلّ متعلّم
- تركيز فرق متعدّدة الاختصاصات تتكوّن من : طبيب مدرسيّ/ أخصّائي نفساني/ أخصّائي في تقويم النطق / أخصّائي في العلاج الوظيفيّ... في كلّ مندوبيّة جهويّة، بالعدد الكافي والوظيفيّ.
- إقرار آليّة (في شكل اختبار تقييميّ في المواد الأساسيّة) تتيح للموهوبين فرصة الارتقاء إلى المستوى التعليميّ المناسب لمؤهّلاتهم الفكريّة
- تطوير آليّات التدارك والدعم باعتماد وسائل وتقنيات حديثة ومقاربات بيداغوجيّة (البيداغوجيا الفارقيّة...) ترغّب المتعلّم في الإقبال عليها
- تعزيز التعليم الكمّي بالتعليم النوعيّ أو الكيفيّ الذي يستهدف الكفايات والمهارات بالدرجة الأولى من خلال صياغة برامج واعتماد وسائل تعليميّة تناسب هذا التوجّه.
- تفعيل التقييم الذاتيّ والتقييم التكوّنيّ لتطوير المهارات والقدرات
- الحدّ من ظاهرة الاكتظاظ داخل الفصول
- مراجعة الزمن المدرسيّ والعمل على إدراج حصص الدعم والتدارك ضمن موازنات المربّين المعنيّين والتلاميذ المستهدفين
- الحرص على بعث معاهد عالية مختصّة في تكوين المدرّسين في مختلف مراحل التعليم تؤهّلهم للتدريس
- الحرص على ضمان استقرار الإطار التربويّ والبيداغوجيّ بالمؤسّسات التربويّة
- وضع استراتيجيّة واضحة للتصدّي للفشل المدرسيّ (إرساء مرصد وطنيّ وبناء قاعدة بيانات لرصد صعوبات التعلّم)
- إعادة النظر في تعميم المدارس الدامجة وسحب هذا القانون على الإعدادي والثانوي
- تعميم الأقسام التحضيريّة في جميع المدارس وإقرار مجانيّتها
- توحيد لغة تدريس المواد العلميّة والتقنيّة بين مختلف مراحل التعليم
- إعادة النظر في منظومة التوجيه بمرحلتيه

كما تطرّقت اللجنة إلى ظاهرة الدروس الخصوصيّة في علاقتها بمسألة الدعم والتدارك بالاعتماد على الأمر عدد 103 \ 01 لسنة 2015 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2015 المتعلّق بتنظيم الدروس الخصوصية داخل فضاء المؤسّسات التربويّة وانتهت إلى أنّها :

- ✓ ظاهرة دالّة على إخفاقات، تعاني منها المدرسة التونسية
- ✓ تخالف المبادئ التي قامت عليها المدرسة التونسيّة من مجانيّة التعليم وتكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ

وخلصت إلى جملة المقترحات التالية :

- العمل على الحدّ منها ومن آثارها السلبية بمزيد تطوير عمل المدرسة والارتقاء بأدائها للحدّ من نسبة الإخفاق والتسرّب.

- تطوير حصص الدعم والتدارك بما يضمن استفادة الفئات المستهدفة، ويجعلها بديلا حقيقيّا للدروس الخصوصيّة.
- متابعة هذه الدروس بيداغوجيّا في المرحلة الراهنة ومراقبتها وتقييم نتائجها من قبل الإطار البيداغوجي.
- مراجعة الأمر الصادر عن وزارة التربية بتاريخ أكتوبر 2015 والمنظّم لها، لما فيه من ثغرات وهنات تؤثّر سلبا على المؤسسة التربوية والفاعلين فيها، مع العمل مرحليّا على القطع نهائيّا مع هذه الظاهرة باكتمال مشروع إصلاح المنظومة التربوية.

الخلاصة: تحويل دروس الدعم والتدارك إلى مدخل من مداخل الإصلاح التربويّ الشامل الهادف إلى الارتقاء بالمدرسة التونسيّة وبأدائها يقتضي العمل على إيجاد آليّات فعّالة لتحقيق الأهداف المأمولة من هذه الدروس تجعل منها عنصرا هامّا في عمليّة الإصلاح في تصوّر مختلف الأطراف المعنيّة بها

9 - لجنة الهدر والتّسرّب والانقطاع المدرسيّ

محاور الاهتمام:

- تقييم درجة الهدر المدرسيّ
- سبل التقليص من الهدر المدرسيّ

- إعادة إدماج المنقطعين عن الدراسة
- التعليم الاستدراكيّ

الهدر هو الانقطاع القانوني والانقطاع التلقائيّ والرسوب

1- **تقييم درجة الهدر:**

- **الرسوب في جميع المراحل**: العدد:157 . 677 (إعدادي وثانوي منه422 . 82 مستوى السنة الرابعة ثانوي) النسبة % 17,7
- **الانقطاع في جميع المراحل**: العدد106895 : النسبة % 5,5

2- **كلفة الهدر المدرسي:**

أ/ الكلفة الماليّة:

- **بسبب الرسوب:** 315,354م د، النسبة في ميزانية التربية: % 7,8
- **بسبب الانقطاع:** 1159 م د، النسبة في ميزانية التربية: % 28,8
- **الجملة :** 1474م د، النسبة في ميزانية التربية: % 36,7

ب/ توزّع نسب الانقطاع وفق المستويات التعليميّة:

- تخصّ ظاهرة الانقطاع المدرسي في مستوى المرحلة الابتدائيّة بالأساس سنوات الرابعة والخامسة والسادسة ابتدائي(أكثر من % 83 من جملة المنقطعين بالمرحلة)
- تبلغ أعلى نسبة من المنقطعين في مستوى السنة السابعة من التعليم الأساسي بحوالي % 55,8 من المجموع العام للمرحلة الإعدادية (48413/26983)
- يتوزع المنقطعون إلى صنفين : المنقطعون تلقائيا ويمثلون60 % المنقطعون قانونيا ويمثلون 40%
- في مستوى المرحلتين الإعدادية والثانوية، يمثل عدد المنقطعين من السنتين السابعة أساسي والأولى ثانوي 43,4 %من المجموع العام

3- **استنتاجات:**

- الفشل المدرسيّ تصاعديّ، يتفاقم من مرحلة إلى أخرى
- يبرز التسرب في مستويات الانتقال من مرحلة إلى أخرى (ابتدائي/إعدادي، إعدادي/ثانوي)، ما يطرح إشكاليّة الاندماج المدرسيّ
- منظومتنا التربويّة انتقائيّة: أهملت شريحة من التلاميذ: ذوو الصّعوبات، ذوو الإعاقة، ذوو الاقتدارات العليا...

- مدرستنا منفّرة، لا تضفي معنى على الأنشطة الّتي يقوم بها التلميذ داخلها
- فشل المنظومة في فشل مخرجاتها، فهل نتحدّث عن فشل التلميذ أم فشل المدرسة كنتاج لمجتمع؟
- الأسباب: معقّدة تتداخل فيها العديد من المتغيرات (فرديّة، تربوية، عائلية، اقتصادية واجتماعية)
- القضايا الّتي تتناولها هذه الورشة تتقاطع مع مختلف الورشات

4- الاقتراحات:

أ/ المبادئ الّتي تأسّست عليها الاقتراحات:

- الحقّ في التّعليم:
  - الحقّ في الالتحاق بالمدرسة
  - المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص (مكافحة التّميز)
  - النجاعة والمردوديّة
  - الجودة
- التربية أولويّة وطنيّة والقضاء على التفاوت الجهويّ خيار وطنيّ
- المدرسة فضاء للاختلاف
- على المدرسة إكساب التّلاميذ كفايات القرن الحادي والعشرين

ب/ المداخل المعتمدة: اعتمدنا ثلاثة مستويات للتوقّي مرفقة باقتراحات عمليّة

مستويات التّوقّي	الاقتراحات
مستوى توقّ أوّلي: ضمان ظروف تعلّم عاديّة	• مدرسة يراعى فيها الاختلاف بمختلف أشكاله (التنوّع الاجتماعيّ، المستوى الاجتماعيّ، الجهات، الصّعوبات، الإعاقة...) • مدرسة تضمن إفراديّة التعليم والتّعلّم (برامج ومناهج، محتويات تعليميّة، وسائل تعليميّة، ممارسات بيداغوجيّة، توجيه مدرسيّ...) • مدرسة منفتحة على محيطها • مدرسة تساهم في تنمية الشعور بالانتماء إليها وإلى الوطن • مدرسة تعمل على إرساء تواصل سليم داخلها (فضاءات مناسبة لاستقبال الأولياء) • مدرسة صديقة للطّفل توفّر مناخا مدرسيّا جاذبا • مدرسة توفّر خدمات مرافقة: صحية، نفسية، اجتماعيّة، ثقافيّة... • مدرسة توفّر خدمات إسناد: نقل، مطاعم، مبيت... • مدرسة تعمل على التّكوين الشامل للمتعلّم (معرفيّ، مهاريّ، ثقافيّ، بدنيّ...) • مدرّسون وفاعلون تربويّون متكوّنون تكوينا أساسيّا (في مؤسّسات مختصّة) ومستمرّا يؤهّلهم للتعامل مع تنوّع ملامح التّلاميذ (أخلاقيات المهنة: القوانين وحقوق الطّفل) • مدرسة منصفة تؤمّن تعليما ما قبل مدرسيّ عموميّا إجباريّا ومجانيّا • اعتماد نظام تقييميّ يغلّب التّكوين على الجزاء وتعديل الضّوارب • الدّرس مكوّن من مكوّنات الحياة المدرسيّة
مستوى توقّ ثان: تلاميذ موجودون في سياق تعلّم مهدَّد	• تطوير الخارطة المدرسيّة بحسب السّياق (التربويّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ والديمغرافيّ...) لضمان أقصى درجات الإنصاف • حماية المؤسّسات التربويّة من الاعتداءات والانتهاكات في إطار خطّة وطنيّة (العنف، التخريب، المخدّرات، المسكرات...) • صياغة تشريعات في مستوى الأوامر والقرارات ، تعرّف مختلف الصّعوبات وتضمن التّدخّل النّاجع • مأسسة المرافقة النفسيّة والاجتماعيّة والعلاقة بالأولياء (هياكل التشارك)

	• نشر ثقافة واجب الإشعار (حماية الطفل) • الترفيع في نسبة التأطير والمرافقة النفسيّة والصحيّة والاجتماعيّة في المدارس الّتي يكون فيها السياق مُهدِّدا للتلميذ وضمان جودتهما • ضمان استقرار المدرّسين الأكفّاء بالمدارس الريفيّة الّتي يكون فيها السياق مُهدِّدا للتلميذ • تقصّي التلاميذ المهدّدين: (المنطوي، ذو صعوبات التعلّم، العنيف، ذو السّلوكات المضطربة...) • إرساء نظام للتقييم النّوعي للمؤسّسة (اشتغال، تعلّمات، حياة مدرسيّة...) وفق شبكة معايير الجودة • تطوير مهامّ الرّصد والتّدقيق والمتابعة
مستوى توقّ ثالث: ظروف تعلّم تلاميذ من ذوي الصعوبات والمنقطعين	• تفعيل النّصوص القانونيّة المتعلّقة بالأطراف المتسبّبة في حرمان التلاميذ في حقّهم في التّعلّم. • إرساء مرصد وطني للفشل المدرسي والانقطاع المبكّر عن الدّراسة • استثمار المعطيات المجمّعة حول التلميذ بغاية انتشاله وتوجيه التّوجيه الأسلم (في إطار المؤسّسة التربويّة) • تفعيل وتطوير ودعم هياكل الإنصات والإحاطة والتّعهّد وإعادة الإدماج • ضمان دروس دعم وتدارك مجانيّة باعتماد المقاربات والوسائل المناسبة (ت.م.ا.) • توفير مختصّين لمرافقة ذوي الصعوبات في اختصاصات متعدّدة • مراجعة النّظام التّأديبي ليكون ذا وظيفة تربويّة تكوينيّة • وضع النّصوص التّرتيبيّة المحقّقة لعودة التلاميذ ممّن لم يستوفوا حقّهم في الدّراسة، إلى الفضاء المدرسيّ • تطوير الشراكة بين مختلف الهياكل الحكوميّة وغير الحكوميّة بغاية إعادة إدماج التّلاميذ المنقطعين عن الدّراسة

الخلاصة: الدعوة إلى التصدّي إلى الهدر بجميع أشكاله ومظاهره وإلى وضع الآليّات والهياكل الكفيلة بالتقليص منه وتجاوزه

10 - لجنة التعليم الخاصّ

محاور الاهتمام:

- منظومة التعليم الخاصّ/منظومة التعليم العموميّ
- تنظيم التعليم الخاصّ

1- منظومة التعليم الخاصّ/منظومة التعليم العموميّ

- ✓ تضطلع المؤسسة التعليميّة الخاصّة بدور تربويّ وتعليميّ وتأهيليّ وفق ما ضمّنه دستور البلاد والتشاريع المترتّبة عنه.
- ✓ تمثّل المؤسّسة التعليميّة الخاصّة مكوّنا من مكوّنات المنظومة التربويّة وتعمل تحت إشراف وزارة التربية.
- ✓ المؤسّسة التربويّة الخاصّة ليست بديلا عن المؤسّسة التربويّة العموميّة
- ✓ إصلاح المنظومة التربويّة لا يكون إلاّ بالتوازي مع إصلاح التعليم الخاصّ،
- ✓ كلّ ما يفضي إليه الإصلاح التربويّ ينسحب على المؤسّسات التربويّة الخاصّة
- ✓ ضمان المرونة في الانتقال من المؤسّسات العموميّة إلى المؤسّسات الخاصّة والعكس بالعكس،

2- تنظيم القطاع الخاصّ

تُحدث المؤسّسات التعليميّة الخاصّة بموجب القانون المنظمّ للمنظومة التربويّة في ظلّ ما يفرزه الإصلاح تحدث هذه المؤسّسات اعتمادا على كرّاس شروط وترخيص مسبق.

أ/ الصعوبات

في عديد المؤسّسات الخاصة:

- ✓ بنية تحتية لا تستجيب للحد الأدنى
- ✓ تجهيزات مفقودة
- ✓ التسيير الإداريّ تنقصه المهنيّة
- ✓ ضعف تكوين المدرّسين وتجربتهم
- ✓ عدم استقرار إطار التدريس

- ✓ عدم تكافؤ الفرص بين المتعلمين في باب التوجيه المدرسي (عدم توفر جميع الشعب)،

ب/ الحلول المقترحة

- ✓ مراجعة التشاريع في اتجاه تعصير المؤسّسات الخاصّة وتأكيد صرامة المعايير المعتمدة
- ✓ تفعيل النصوص في مجال التشجيع على الاستثمار
- ✓ مراجعة مقاييس إسناد التراخيص للمؤسّسات ذات الطابع الانتشاليّ ضمانا للجودة،
- ✓ إلزام أصحاب المؤسّسات التربويّة الخاصة بانتداب إطار تدريس قارّ.
- ✓ تشجيع المؤسّسات التربويّة الخاصّة القادرة على العمل بنظام الحصّة الواحدة واستغلال فضاءاتها في تنشيط الحياة المدرسيّة،
- ✓ إعداد مشروع المؤسّسة لإتاحة عمليّة المتابعة والتقييم،
- ✓ ضرورة الالتزام بتطبيق قانون الدمج لأصحاب الحاجات الخصوصيّة،

الخلاصة: ضرورة تنظيم قطاع التعليم الخاص بمختلف درجاته وخضوعه للمتابعة والتفقّد. ومراجعة مقاييس إسناد التراخيص للمؤسّسات ضمانا للجودة مع تشجيع المؤسّسات التربوية الخاصّة القادرة على العمل بنظام الحصّة الواحدة مع ضرورة استغلال فضاءاتها في تنشيط الحياة المدرسيّة.

11 - لجنة كلفة الإصلاح التربويّ

محاور الاهتمام:

- تحدّيات التمويل
- ضبط الأولويّات وفق الموارد المتاحة
- آليّات المتابعة والمراقبة

1- مبادئ عامة:

- وضع السياسات اللّازمة لتشجيع المؤسّسات التربويّة على البحث عن موارد إضافية وتنطلق هذه السياسات من كون التعليم هو "مشروع وطنيّ لكلّ التونسيّين" وبذلك ينبغي أن تتضافر كلّ جهودهم حوله. وهو ما يعني وجوبا مساهمة المواطن والهيئات والمنظّمات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ في التعليم عبر المؤسّسات الرسميّة لوزارة التربية كحليّا وجهويّا ووطنيّا.
- وضع التشريعات و تفعيلها لتحسين التصرّف في الإنفاق على التعليم.
- تفادي الهدر المتزايد في نفقات الدولة من خلال اتّباع أساليب حديثة في بناء المؤسّسات التربويّة.
- البحث عن بدائل بيداغوجيّة وتكنولوجيّة قصد تخفيض كلفة التدريس دون المساس بجودة المكتسبات.
- تفعيل مشروع المؤسّسة وتعميمه بما يضمن إعداد ميزانيّة المؤسّسة المبنيّ على البرامج والأهداف.
- تفعيل دور مجلس المؤسّسة لتطوير الموارد الذاتيّة للمؤسّسة التربويّة.
- سحب الفصل 35 من القانون التوجيهيّ للتّربية والتّعليم على المدارس الابتدائيّة.

2- تحدّيات التمويل:

- ❖ الترفيع في ميزانيّة وزارة التربية المتأتّية من ميزانية الدولة من أجل مدرسة عموميّة قادرة على تحقيق أهدافها كمّيا ونوعيّا
- ❖ بعث قناة تلفزيّة تربويّة.
- ❖ إحداث صندوق دعم الإصلاح التربويّ يتمّ تمويله بـ :
  - نسبة قارّة و إلزاميّة من رقم معاملات المؤسّسات الاقتصاديّة العامّة والخاصّة.
  - المداخيل المتأتّية من الإرساليّات القصيرة بخصوص نتائج الامتحانات والمناظرات.
  - الهبات والتبرّعات
- ❖ تفعيل النّصوص القانونيّة الحالية وتطوير البعض منها و سنّ تشريعات جديدة تستجيب لطرق التمويل الذّاتيّ المقترحة.
- ❖ دعوة المؤسّسات التربوية إلى المبادرة في مجال التّمويل الذّاتي حسب ما تسمح به إمكانيّتها(إنتاج فلاحيّ، إنتاج الورشات، ...)
- ❖ تفعيل دور المؤسّسات التّقنية في النّهوض بمواردها الذّاتية (تصنيع أبواب ونوافذ وطاولات ومقاعد وصيانتها...).
- ❖ إحداث فضاءات بالمؤسّسات التربوية تقدّم وجبات غذائيّة بمقابل.
- ❖ إحكام التصرف في الموارد البشرية والمادّيّة.
- ❖ تخصيص نسبة قارّة من مداخيل البلديّات لفائدة المؤسّسات التربوية تُودع بميزانيّات المندوبيّات الجهويّة للتّربية.
- ❖ تنظيم عروض (مسرحيّة، موسيقيّة ...) بمقابل (داخل المؤسّسة التربويّة وخارجها)
- ❖ التفتّح على المحيط بتنظيم دورات تكوينيّة بمقابل أثناء العطل المدرسيّة.
- ❖ تعميم نوادي "التّربية على المواطنة" قصد تدريب الطّفل على السّلوك المُواطنيّ.

- ❖ تسويغ فضاءات الإقامة والقاعات خارج أوقات التّدريس للجمعيات والهيئات لتنظيم أنشطة لا تتعارض مع خصوصيّات المؤسسة التربوية.
- ❖ توظيف كامل مداخيل جمعيّات العمل التنمويّ لفائدة المؤسّسة التربويّة دون غيرها.
- ❖ تفعيل المدرسة الافتراضيّة (دروس خصوصيّة عن بعد وتكوين تمهيني إشهاديّ عن بعد بمقابل).

3- آليّات المتابعة والمراقبة:

- دعوة هياكل الرّقابة الى تفعيل النصوص المتعلّقة بالمتابعة والمراقبة.
- ضرورة تدعيم هياكل الرّقابة وتطوير آليات اشتغالها عبر تقييمات دوريّة داخليّة وأخرى خارجيّة.

12- لجنة الإسناد

محاور الاهتمام:

- البنية التحتيّة: فضاء المدرسة الحديثة
- الخارطة المدرسيّة
- إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم والتعلّم
- الخدمات المدرسيّة (المطعم المدرسيّ، المبيت، الصحّة، النقل، ....)

1- الفضاء المدرسيّ:

الهدف: تهيئة المؤسّسات التربويّة طبقا للمواصفات العالميّة للرفع من مقبوليّة المؤسّسة لدى التلميذ:

- ضرورة تركيز شبكة داخليّة معلوماتيّة بكل مؤسّسة تربويّة وربطها بشبكة الأنترنات عاليّة التدفق.
- التخطيط الاستراتيجيّ لتوفير رصيد عقاريّ مخصّص لبناء الفضاء التربويّ والتفكير في التوسّع العموديّ عند الاقتضاء.
- بناء استراتيجيّة لتنسيق عمل تشاركيّ مع السلط المحليّة لضمان صيانة المؤسّسات التربويّة بصفة دوريّة.
- تهيئة الفضاء التربويّ بما يتلاءم مع ذوي الاحتياجات الخصوصيّة
- تهيئة المؤسّسات التربويّة بما يسمح بالعمل في الظروف المناخيّة القصوى بما يجعل السنة الدراسيّة مستجيبة للمواصفات العالميّة من حيث أيّام العمل الفعليّة
- إحداث مركّب رياضيّ مدرسيّ متكامل في كلّ معتمديّة.(مسبح ....).

2- التجهيزات

الهدف: ضمان تجهيزات بمواصفات ذات جودة، وظيفيّة وناجعة

- ضرورة التخطيط والبرمجة على أساس اعتبار الصيانة الوقائيّة خيارا استراتيجيا.
- التّحيين الدوريّ لكرّاسات الشروط الخاصّة بالتجهيزات حتى تكون مواكبة للتطورات التكنولوجيّة من ناحية ولحاجات المؤسّسة التربويّة من ناحية ثانية.
- إحداث ورشة في كلّ جهة أو في كلّ إقليم تتعهّد بصيانة التجهيزات بالمؤسّسات التربويّة

- إلزام الجمعيات التي تتدخّل في المؤسّسات التربويّة باحترام القوانين المعمول بها وإخضاع تدخلها للمراقبة.

- ضرورة تحديد الحاجات على مستوى مركزي على ضوء البرامج والمواد وتوفير منظومة لتحديد الحاجات الحقيقيّة على مستوى محلّي.

-ضرورة المؤالفة بين تحديد الحاجات على مستوى محلّي وإنجاز الشراءات على مستوى مركزيّ.

- العمل على هيكلة التنسيق بين وزارة التربية ووزارة الشباب والرياضة وتقنينه ضمانا للنجاعة في توفير التجهيزات الخاصّة بالتربية البدنيّة.

- تجديد التجهيزات دوريا في كلّ مؤسّسة.

3- الخدمات المدرسيّة

الهدف: تحسين نمط الحياة داخل المؤسّسة التّربويّة

- توفير الأدوات المدرسيّة وضمان التّغذية والمبيت والنقل و الصّحة والتّنشيط الثّقافيّ والرّياضيّ وتعميم هذه الخدمات وتطويرها.

- إحداث صندوق للتّضامن المدرسيّ لإعانة التلاميذ المعوزين

- التّشجيع على بعث هياكل صلب المؤسّسة التربويّة تعنى بتحقيق التّواصل بين الأولياء والمربّين.

- مراجعة الخارطة المدرسيّة بما يجعلها تطوّر نوعيّة الخدمات المدرسيّة

4- تكنولوجيات المعلومات والاتصال

الهدف: مزيد دفع استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في قطاع التربية والتعليم:

- مواكبة الشراءات للمستجدات التكنولوجيّة والحاجات البيداغوجيّة المتغيّرة .

- تركيز نظام معلوماتيّ شامل ومندمج يضمن خدمات إداريّة متطوّرة

الخلاصة: الترفيع في ميزانية الوزارة، والبحث عن آليّات مساندة لتمويل المدرسة مع مزيد تفعيل النظم الرقابيّة على الماليّة العموميّة للوزارة. البحث عن مساندة المجتمع المدنيّ والقطاع الخاصّ لمجهود الوزارة مع مراعاة سياديّة القرار التربويّ للوزارة.

III- استنتاجات وآفاق مستقبليّة:

لقد اشتغلت اللّجان بكلّ جدّية وحماس ورغم أنّها بلورت تصوّراتها وأفكارها باستقلال بعضها عن بعض إلّا أنّ النتائج التي توصّلت إليها قابلة لكي تتمفصل فيما بينها لتحقّق تكاملا يقترح حلولا لمشاكل المدرسة التّونسية في عدّة مستويات.

الجدير بالملاحظة في عمل اللّجان أنّها نزّلت خياراتها ضمن السّياق الوطنيّ لكن دون نسيان البعد الكوني، وسعت إلى تطوير التّعلّمات دون نسيان أنشطة الحياة المدرسيّة، بل إنّ البعض ذهب إلى حدّ اعتبار التّعلّم عنصرا من عناصر الحياة المدرسيّة أو النّشاط المدرسيّ عموما. كلّ ذلك ورد في مسعى تثمين أنشطة النّوادي وسائر ما يساهم فعليّا في تنمية ملكات المتعلّمين والمتعلّمات.

في عمل اللّجان أيضا تشخيص لبعض عيوب المدرسة التّونسيّة في عدّة مجالات ومسعى لاقتراح حلول ضمن نظرة يتكامل فيها الاهتمام بجودة القيادة والتّسيير مع جودة تكوين الموارد البشريّة والاهتمام بالمباني والتّجهيزات وترشيد النّفقات وبناء برامج وتخيّر تمشّيات تبني المواطن والمواطنة قبل أن تفكّر في المعارف وتجعل المدرسة صديقة للطّفل بفضل ما توفّره له من خدمات لا تقتصر فقط على تقديم المعارف، وإنّما تقدّم له أيضا خدمات صحيّة واجتماعيّة وفكريّة ووجدانيّة. يتمّ ذلك وفق مبادئ تراعي ذوي الإعاقات وتضمن لهم حقهم في التّعلّم شأنهم شأن سائر الأطفال. بهذا تكون المدرسة هي مدرسة المواطنة التي تبني الإنسان بملامح المواطن المعتزّ بهويته والمتفتح؛ على الحضارة العالميّة بقيمها واتّجاهها نحو تحقيق السّلم والعيش معا ونبذ العنف والتّطرّف.

إنّ هذه المهام وإن أنيطت بعهدة المدرسة العمومية التي دافع عنها المشاركون والمشاركات في كلّ اللّجان أثناء هذه النّدوة، فأنّ ذلك لم يدفع المشاركين والمشاركات إلى نسيان الدّور الذي تضطلع به المؤسّسات التّربوية الخاصّة في هذا المجال.

عملُ اللّجان مهمّ في رسم ملامح التّوجّهات التي يمكن إنتهاجها في كلّ مستوى من مستويات التّدخّل في الشّأن التّربوي. ويمكن اعتبار هذه الخطوة بداية للانكباب على تفاصيل العمل الإصلاحيّ المرتقب. لكنْ، لا بدّ أن يعضد هذا الجهد عمل مقارن يقوم على مقارعة هذه المخرجات بما توصّلت إليه النظم التّربوية النّاجحة في العالم حتّى نستنير بتجاربها ونستثمر ما توصّلت إليه من نتائج.

في كلّ هذا العمل إسهامات جليلة لأطراف عديدة شكّلت توليفة طريفة بين الوزارة والمجتمع المدني وخبراء التّربية والتّعليم من داخل الوزارة وخارجها. وسيستمرّ هذا التّعامل و يتجذّر كلّما تقدّمنا في عملية الإصلاح، وننتظر أن تتهيّأ مؤسّسات الوزارة والأطراف الدّاعمة لها لكي ترعى هذه المقترحات وتسعى لتجسيمها فتعدّ لها الوسائل والخطط والاستراتيجيّات التي تحوّلها إلى منجز يغيّر كلّ مستويات الفعل التّربويّ.

الفهرس:

التوطئة	1
تقارير اللجان الفنيّة	3
المبادئ العامّة	3
الحوكمة والتسيير	7
المقاربات التربوية	11
منظومة التقييم	16
الزمن المدرسيّ	19
الحياة المدرسية	22
منظومة التوجيه	26
الدعم والتدارك والدروس الخصوصيّة	31
الهدر والتسرب والانقطاع المدرسيّ	36
منظومة التعليم الخاصّ	40
الكلفة الماليّة للإصلاح	42
لجنة الإسناد	45
استنتاجات وآفاق مستقبليّة	47